

# المنطقة تحتاج إلى إشراك القطاع الخاص في مشاريع البحث والتطوير أريبيان بيزنس: التكامل الخليجي دون الطموح



العملة الخليجية أحد أسس نجاح التكامل الاقتصادي الخليجي

القانونية والنظامية. ولتحقيق هذه الغاية، يتعين على دول مجلس التعاون الخليجي الاستثمار في المؤسسات الإحصائية المتوافقة على كل من الصعيدين الوطني والإقليمي، ربما على نحو مماثل للمكتب الإحصائي Eurostat الخاص بالاتحاد الأوروبي، فالقدرة على جمع وتحليل بيانات الاقتصاد الكلي هي مطلب أساسي لتوحيد السياسات النظامية وممارسات إدارة المخاطر، وهو الأمر الذي أظهرته أزمة الديون اليونانية في الاتحاد الأوروبي.

أعطت بوز أند كومباني هذا المجال 3 نقاط في التقييم، وذلك يرجع في جزء منه إلى حقيقة أن حجم التجارة بين دول مجلس التعاون الخليجي نما بمعدل 10 أضعاف منذ تأسيس المجلس. ويعد إبرام اتفاق الاتحاد الجمركي في عام 2003، على سبيل المثال، ارتفعت الصادرات غير النفطية بين دول مجلس التعاون الخليجي في الفترة من عام 2004 إلى 2008 بنسبة 27٪، مقارنة بنسبة 20٪ التي حققتها مع باقي دول العالم في غضون الفترة ذاتها. وتبذل حكومات مجلس التعاون الخليجي قصارى جهدها لضمان

السياسة لجميع الدول الست الأعضاء بوصفها كيانا اقتصاديا واحدا. وقد ربطت جميع الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، باستثناء الكويت، عملاتها بالدولار الأمريكي، مما يهدد الطريق أمام انتقال سلس إلى عملة موحدة في حال اعتمادها.

ولكن الموعد المستهدف في عام 2010 لإنشاء عملة خليجية موحدة قد مضى، وكان انسحاب الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان من نظام العملة الموحدة المقترحة من العوائق التي تسببت في هذا التأخير. فمن الصعب تصور وجود اتحاد نقدي ونظام عملة يستثنى دولتين من الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي. ومع ذلك فإن قيادة مجلس التعاون الخليجي يفتخون المجال أمام المزيد من المناقشات في هذا الصدد بينما يخطون قدما نحو بناء هيكل تكاملي لعملة خليجية موحدة. وتتعمل إحدى أهم الخطوات التي ينبغي على دول مجلس التعاون الخليجي اتخاذها لتحقيق الاتحاد النقدي في إنشاء نظام قوي لمدفوعات وروايزه متينة بين الأسواق المالية، من خلال توحيد البنى الأساسية

منظومة تعليمية متكاملة عالية الجودة والتعاون في مجال البحث والتطوير. وهنا يعلق سمان قائلا: لا توجد برامج مشتركة على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي فيما يتعلق بمحتوى وخدمات التعليم الرقمي، وبالرغم من أن إنشاء فروع للجامعات الأجنبية يجذب طلاب التعليم العالي من جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي، فإن المنافسة مع المؤسسات الإقليمية قد أعادت التعاون المشترك معها. وفي مجال البحث والتطوير، لم يبق مجلس التعاون الخليجي بإنشاء معهد إقليمي رائد للاتفاق على جهود البحث والتطوير المشتركة على غرار ما فعله الاتحاد الأوروبي، بالرغم من وجود مصالحي اقتصادية واجتماعية مشتركة بين الدول الأعضاء.

لذا يتعين على مجلس التعاون الخليجي إنشاء مؤسسة بحثية إقليمية ماثلة لمجلس البحث الأوروبي (ERC) بهدف تعزيز المشاريع التعاونية وتمويلها وتقييمها. كما تحتاج المنطقة إلى إشراك القطاع الخاص في مشاريع البحث والتطوير من خلال تقديم الحوافز التي تمنح الشركات فرصة المساهمة في جهود البحث والتطوير في دول مختلفة.

**التكامل الشامل**  
أحرزت دول المجلس معدل 2,9 نقطة تقييم عام، وبذلك تكون دول مجلس التعاون الخليجي قد جنت الكثير من مزايا التكامل الوظيف منذ إنشاء المجلس، إلا أن بطاقة الأداء المعينة بالقضايا الأساسية

أحرز هذا المجال 2,3 نقطة في التقييم، مما يوضح أنه المجال الذي لديه الفرصة الأكبر للتطور. فعلى المستوى الفردي، قامت دول مجلس التعاون الخليجي بإنشاء مؤسسات تعليمية جديدة وجذابة واستثمرت بشكل ضخم في مجال البحث والتطوير، كما جرى إنشاء مرافق في سلطنة عمان والسعودية وقطر تعمل على تطوير تقنيات جديدة تتعلق بالرعاية الصحية والطاقة، في حين قامت الإمارات العربية المتحدة بإنشاء هيئات جديدة مثل «مصر» و«دبي تكنولوجيز»، لتحفيز الإبداع من خلال البحث والتطوير. وعلى الرغم من تنفيذ هذه المبادرات، لم تحقق المنطقة بشكل عام رؤيتها الموضوعية بشأن إيجاد

نقاط في التقييم. وعلى مدار العقود الماضية، كان تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بين دول مجلس التعاون الخليجي في أدنى مستوياته، محققا 3,6 مليارات دولار بين عامي 1990 و2003، على سبيل المثال، أو نسبة 2,9٪ فحسب من إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى الإقليمي والذي بلغ 125 مليار دولار. ومع ذلك، ومنذ الطفرة الأخيرة في أسعار النفط ابتداء من عام 2003، زاد حجم الاستثمارات عبر الحدود بشكل كبير، ولاسيما في قطاع الاتصالات. وفي واقع الأمر، اتسم نشاط الاستثمار والدمج في دول مجلس التعاون الخليجي بالقوة على مستوى مختلف القطاعات، حيث تخطى 26 مليار دولار بين عامي 2008 و2008.

ومع ذلك فقد تحققت هذه الزيادة في الاستثمارات الإقليمية بالرغم من غياب التنسيق الرسمي وعدم تناسق التكامل المالي الشامل للمنطقة. يقول شدياق أنه «يتعين على مجلس التعاون الخليجي العمل على توحيد القوانين المنظمة للاستثمار وملكية الشركات في الدول الخليجية في جميع القطاعات سعيا لتعزيز الاستثمارات الإقليمية بشكل أكبر. كما ينبغي عليه تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وتحفيز القطاع الخاص وتنمية، مع التركيز بوجه خاص على التدابير الرامية لتنويع الاقتصادات الوطنية بعيدا عن الاعتماد على عائدات النفط والغاز».

أحرز هذا المجال 3,6 نقاط في التقييم، وبذلك يكون هو المجال الأكثر تكاملا ضمن المجالات الخمسة. فقد أعلن عن مشاريع تقدر قيمتها بـ 15,6 مليارات دولار في قطاعات النفط والغاز، والطرق، والسكك الحديدية، والكهرباء، مع انجاز العديد من مراحل التنفيذ المهمة. ففي قطاع النقل، تخطط قطر والبحرين لإنشاء جسر وخط حديدي عالي السرعة بقيمة 4 مليارات دولار ليربط بين الدولتين، كما تخطط سلطنة عمان لإنشاء طريق فائق السرعة ليربط مسقط مع الإمارات العربية المتحدة،

تعزيز سلاسة تدفقات التجارة في المستقبل. على دول مجلس التعاون الخليجي الأعضاء بالفعل في أتمتة إجراءاتها الجمركية، مع أن هذه الجهود يتعين تنسيقها بهدف إنشاء نافذة جمركية موحدة لدول مجلس التعاون الخليجي تمكن جميع الدول الأعضاء من تبادل معلومات ومستندات التجارة من خلالها. وفيما يتعلق بتدفق العمالة بين دول مجلس التعاون الخليجي، فابتداء من عام 2007، عمل 27,000 خليجي، وهو ما يمثل نسبة 0,2٪ فقط من القوى العاملة المقدرة بحوالي 15,6 مليونا، بنظام الدوام الكامل في الدول الأعضاء الأخرى في مجلس التعاون الخليجي. وبالرغم من ذلك، يتوقع زيادة هذا الرقم في ضوء القرار الذي صدر مؤخرا والذي يسمح للشركات الخليجية بافتتاح فروع لها في الدول الأعضاء، وهو الأمر الذي من شأنه تعزيز حركة المواطنين عبر الحدود وتعزيز كبرها.

**الاستثمارات الإقليمية**  
شهدت دول مجلس التعاون الخليجي زيادة غير مسبوقة في حجم الاستثمارات الإقليمية على مدى السنوات الثماني المنصرمة، مما جعل هذا المجال يحرز 3

الذهب هو الاصل الذي لا يمكن أن تتراجع أسعاره عبر التاريخ، وهم وهمون، فالأحداث التاريخية تثبت عدم صحة مثل هذا الاعتقاد، الذي سيدفع ثمن انفجار فقاعة أسعار الذهب هم المستثمرون الافراد للاسقف، لأن المستثمرين لديهم استراتيجيات فعالة للدخول والخروج في التوقيت المناسب، بينما لا تتوافر مثل هذه الاستراتيجيات للمستثمرين الافراد، فهم للأسف من سيحمل ثمن الفقاعة الحالية، أو من سيدفع الثمن في المستقبل..

من جانبه أشار أستاذ الاقتصاد د.محمد جعفر الى أنه لا توجد في الاقتصاد أصول ترتفع باستمرار الى ما لا نهاية، وإنما ستعتمد في النهاية على سرعة خروج العالم من الأزمة المالية الاقتصادية، التي يعيشها المتوقع أن تستمر في 2011، واستعادة معدلات الفائدة لمستوياتها قبل الأزمة، خصوصا أننا نعيش ازمات حرب عصابات عالمية، وهي اذا ما تأكدت، فالتنازع سنعيش فضلا جديدا من الاضطرابات التي تعطي الذهب دفعة قوية لمواصلة ارتفاعه. من جانبه، اعتبر خبير الذهب السعودي سامي المهني، أن الكثير من المستثمرين يعيشون حال قلق من فقاعة الذهب، التي لا يعرف أحد متى ستنفجر، مشيرا الى أن الوضع الاقتصادي والأمني العالمي لا يسمح حتى الآن بانفجار هذه الفقاعة، متوقعا أن يستمر الذهب في الارتفاع. وأشار السلي إلى: «مع هذه المخاوف، لإزال الكثيرين يتحولون من السيولة النقدية إلى الذهب، بسبب مشكلات العملات»، مضيفاً أن الأوضاع التي يعيشها العالم تسببت في استثمارية الوفاق بالذهب كحل آمن في الأزمات. وقال أن الخوف موجود لدى المستثمرين، ودفع بالكثيرين منهم إلى الخروج من السوق، ولكنه مع ذلك لم يتسبب في انهياره، ما يؤكد أن الأسباب التي دعمت ارتفاعه لن تزال موجودة، وتدعم بقاءه في هذه الاسعار وترفعه أيضا.

## فقاعة الذهب لن تنفجر في 2011



مستويات النشاط الاقتصادي في الدول الصناعية، ومن ثم انخفاض مستويات المخاطر التي تحيط بالاقتصاد العالمي، وعودة معدلات الفائدة إلى مستوياتها قبل الأزمة مرة أخرى، إذ تبلغ هذه المعدلات حاليا صفر تقريبا، ما يجعل الاحتفاظ بالمدخرات في الاصول المدرة لإيرادات في شكل فائدة أصرا غير مجد من الناحية الاقتصادية وعندما تتلاشى التوقعات التضخمية المنتشرة الآن بين الكثير من المستثمرين، وبصفة خاصة تلك المرتبطة بالدولار الأمريكي، مشيرا الى أن الذي سياتر بصفة أساسية من انهيار أسعار الذهب حين حدوثه هم المستثمرون الافراد والمؤسسات المالية التي تستثمر في الذهب جريا وراء سراب الارتفاع الأبدى لسعر الذهب، وليس الحكومات لانها لا تستثمر في الذهب ومن المعلوم أنه لا يوجد أصل في الدنيا تستمر أسعاره في الارتفاع الى ما لا نهاية بما في ذلك الذهب.

نحن نعيش حاليا الظروف نفسها التي كان العالم يعيشها في أوائل الثمانينيات، عندما انتشرت حمى الذهب في العالم حتى انهيار سعر الذهب بصورة مروعة متسببا بخسائر هائلة للمستثمرين فيه ممن وثقوا بان

أذ ان تغير الظروف العالمية التي أدت إلى ارتفاعه سيؤدي بالتأكيد إلى هبوطه مجددا. لكن بعض الاقتصاديين يرون أنه لا توجد شواهد على انفجار فقاعة أسعار الذهب في العام 2011، على الرغم من إيمانهم بأن المعدن الأصفر يعيش حالا من الفوضى السريعة بسبب انتشار حمى الذهب التي يروج لها المستثمرون المضاربون في المعدن، مشيرين الى أنه في الوقت الجاري لا تزال الضغوط التي تعمل على رفع سعره مستمرة، وليست هناك بوادر حول انعكاس مسارها في الأجل القصير، فيما الأزمة مستمرة نظرا للمخاطر الكامنة في الاقتصاد العالمي، والناشئة عن المشكلات التي تواجه أوروبا والمرشحة لأن تنفجر في أي وقت. كما يرون أن الوقت غير ملائم حاليا لبيع الذهب، فيما تشير التوقعات الى أن سعر المعدن الأصفر يتجه إلى الارتفاع، وتجاوز الـ 1900 دولار للواقية، وهو رقم لم يصل اليه في تاريخه، وقد يتجاوز الـ 2000 إلى أرقام قياسية أخرى، قبل أن يبدأ مرحلة الانهيار المتوقعة أيضا. وأوضح أستاذ الاقتصاد في جامعة الكويت د.محمد السقا، أن انفجار فقاعة الذهب يحدث عندما تنعكس العوامل المسؤولة عن تكون الفقاعة حاليا، وبصفة خاصة استعادة

التي تزايد الميل نحو الحماية الجمركية بظلاله على نحو غير عادل على المزايا الاقتصادية والإستراتيجية الكبيرة التي يوفرها التكامل الاقتصادي في العديد من المناطق على مستوى العالم بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، الذي ساهم في خلق 2,75 مليون فرصة عمل وزيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2,2٪ على مدار 15 عاما، وهو نتاج مباشر لجهود التكامل على غرار توحيد أنظمة الجمارك والحدود التي يسرت حركة البضائع والخدمات والعمالة بين الدول، فضلا عن زيادة حجم التجارة بنسبة تتراوح بين 5 و10٪ من خلال التعامل بعملة اليورو والاتحاد النقدي.

ويعتد الكثير من هذه المزايا أن تتحقق في دول مجلس التعاون الخليجي في ظل الجهود الهادفة إلى التكامل الاقتصادي. ومع اقتراب مرور 30 عاما على تأسيس مجلس التعاون الخليجي، أظهرت دراسة حديثة أجرتها شركة بوز أند كومباني أن التكامل الاقتصادي بين الدول الست الأعضاء لم يحقق مستوى التقدم المتوقع. يقول ريتشارد شدياق، وهو شريك أول في بوز أند كومباني في المنطقة شهدت نموا رائعا على مدى العقد الماضي، إلا أن هذا النمو يمثل جهود 6 دول منفردة، وليس مجموعة متماسكة ومتوافقة تعمل بوصفها كيانا اقتصاديا متكاملا، حيث يمكن أن يساعد التكامل الأشمل على دفع عجلة الاقتصاد في المنطقة بوتيرة أسرع كما فعل في نمودج الاتحاد الأوروبي. وبيجان ثمة فوائد ضائعة في حال عدم تعزيز التكامل.

**الاتحاد النقدي**  
أحرز هذا المجال 2,8 نقطة في التقييم مما يوضح الجهود المبذولة فيما يتعلق بالاتحاد النقدي. وقد أسس مجلس التعاون الخليجي المجلس النقدي الخليجي في مطلع عام 2010، وهي خطوة انطلاق مهمة نحو إنشاء سلطة إقليمية تتولى مسؤولية وضع

كونه ملاذا استثماريا آتيا ترتفع أسعاره في أوقات الاضطرابات، ولأن العالم اليوم يشهد واحدة من أشد الفترات اضطرابا على الصعيد الاقتصادي، أثر تداعيات الأزمة المالية العالمية التي ما زالت تتوالى على اقتصادات العالم، وعلى الصعيد الأمني تشهد العديد من الدول العربية وخصوصا ليبيا اضطرابات اضافة إلى مجموعة من العوامل الأخرى، وصلت أسعار الذهب إلى مستويات قياسية يتوقع لها الخبراء أن تستمر بالارتفاع، ولكن ليس الى ما لا نهاية. ارتفاع أسعار النفط والمخاوف بشأن الضغوط التضخمية، وعدم تجاوب الدولار مع خطط دعم الاقتصاد الأميركي، والشاؤم بخصوص مدى فعالية الحزم التنشيطية للاقتصاد العالمي، قاد صناديق الاستثمار العالمية للجوء للاستثمار في الذهب باعتباره استثمارا آمنا، ما أدى إلى ارتفاع أسعار الذهب إلى مستويات قياسية، كما أن الأوضاع السياسية الحالية تؤكد مواصلة أسعار الذهب ارتفاعها رغم اختراقها مستويات تاريخية جديدة.

يعتقد مصطفى الفران الخبير والمستثمر في الذهب في دبي أن ارتفاع أسعار النفط والأزمة الليبية يلقيان بظلالهما على أسعار الذهب. وتوقع أن تصل الاسعار الى 2000 دولار نهاية العام الحالي. وقال أن المستثمرين بلجان لشراء الذهب كاستثمار آمن خاصة بعد الأزمة التي تعاني منها أسواق الأوراق المالية والعقارات. ولغت الى أن سهولة تسهيل المستثمرين ما يملكونه من ذهب يدفعهم لشراء المزيد على الرغم من ارتفاع الاسعار.

## «مرابحاث للحلول العقارية» تقيم حفل إفتار لموظفيها



عائلاتهم، بالإضافة إلى عدد من موظفي الشركات الزميلات وهن: شركة Icons للدعاية والإعلان، وشركة I lead وشركة عقارات فور يو، حيث عبر الحضور عن سعادتهم بهذه اللقطة الطيبة التي جمعتهم ببعض البعض في مثل هذه الأيام المباركة.

أقامت شركة مرابحاث للحلول العقارية حفل إفتار جماعي لموظفيها وشركائها الزميلات في فندق جي دبليو ماريوت بحضور مدير عام الشركة محمد كحيل ونائب المدير العام فهد البناي. وقد حضر الحفل عدد من موظفي الشركة

## «الهيئة» تقيم ندوة حول المستجدات المالية والاقتصادية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

وتنظمت إدارة الاستراتيجية والتخطيط في الهيئة العامة للاستثمار بالتعاون مع شركة Arabian Monitor ندوة بعنوان المستجدات المالية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ضوء التطورات الجيوسياسية الأخيرة. وقال حمد المطيري مسؤول مكتب الإعلام والعلاقات العامة بالهيئة العامة للاستثمار: أن المدير التنفيذي لشركة Arabian Monitor د.فلورانس عبد ناقشت آخر المستجدات المالية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وأضاف المطيري أن الندوة تطرقت لأهم التحديات التي تواجه اقتصاديات الدول العربية في الوقت الراهن خصوصا في مجال الفرص الاستثمارية ومعدلات النمو والإضافة إلى مستوى الرفاهية الاجتماعي

المشاريع التنموية التي تساهم في نهضة الدول على المستويين الاقتصادي والاجتماعي. وأشار المطيري بأن الدكتور فلورانس اختتمت محاضرتها بضرورة أن تتبع الحكومات سياسات تدفع باتجاه زيادة معدلات الإنفاق الحكومي وأن تعتمد على خطط واستراتيجيات تنموية اقتصادية وتمويلية متكاملة تعود بالنفع على دول المنطقة بشكل عام. وذكر المطيري بأن الهيئة العامة للاستثمار ومن خلال إدارة الاستراتيجية والتخطيط تحرص دائما على إقامة مثل هذه الندوات في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية والإقليمية الحالية لتعطي المجال لموظفي الهيئة الإطلاع على آخر التطورات في عالم الاقتصاد والمال الأمر الذي يساهم في تنمية الأداء الوظيفي في الهيئة.